

أربعة عشر ، فان فات في احد وعشرين وينزعها أعضاء ولا
يكسر عظمها ، وحكمها حكم الاضحية فيما سوى ذلك

(٥٤) كتاب البيع

قال الله تعالى (وأحل الله البيع) والبيع معاوضة المال بالمال ،
ويجوز بيع كل مملوك فيه نفع مباح إلا الكلب ، فإنه لا يجوز
بيعه ولا غرمه على متافه ، لان النبي ﷺ نهى عن الكلب ، ولا
يجوز بيع ما ليس بمملوك لاتباعه إلا باذن مالكة أو ولاية عليه ، ولا
بيع ما لا نفع فيه كالحشرات ، ولا ما نفعه محرم كالخروالميتة ، ولا
بيع معدوم كالذي تحمل أمته أو شجرته ، أو مجهول كالحمل والغائب
الذي لم يوصف ولم تتقدم رؤيته ، ولا معجوز عن تسليمه كالأبق
والشارد والطير في الهواء والسمك في الماء (١) ولا بيع المصوب إلا
لغاصبه أو من يقدر على أخذه ، ولا بيع غير معين كعبد من عبده
أو شاة من قطيع إلا فيما تتساوى أجزاؤه كقفيز من صبرة

« ١ » اي ماء البحر والنهر . وفي بعض الامصار برك ماء يربون

فيها السمك لاجل بيعه ، فهذا جائز لانه مقدور على تسليمه

فصل

ونهى رسول الله ﷺ عن الملامسة ، وهي أن يقول : أي ثوب لمسته فهو لك بكذا ، وعن المنابذة ، وهي أن يقول أي ثوب نبذته إليّ فهو عليّ بكذا ، وعن بيع الحصاة وهو أن يقول ارم هذه الحصاة فأني ثوب وقعت عليه فهو عليك بكذا ، أو بعتك ما تبلغ هذه الحصاة من هذه الأرض إذا رميتها بكذا ، وعن بيع الرجل على بيع أخيه ، وعن بيع حاضر لباد . وهو أن يكون له سمساراً ، وعن النجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها ، وعن بيعتين في بيعة وهو أن يقول بعتك هذا بعشرة صحاح أو عشرين مكسرة ، أو يقول بعتك هذا على أن تبيعني هذا أو تشتري مني هذا وقال « لا تلقوا السلع حتى يهبط بها الاسواق » وقال « من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه »

(٥٥) باب الربا

عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، فإذا اختلفت هذه الأصناف

فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد. فمن زاد أو استزاد فقد أربى»
ولا يجوز بيع مطعوم بمكيل ، أو موزون بجنسه إلا مثلاً بمثل ، ولا
يجوز بيع مكيل من ذلك بشيء من جنسه وزناً ولا موزون كيلاً ،
وان اختلف الجنسان جاز بيعه كيف شاء يداً بيد ، ولم يجز للنساء
فيه ، ولا التفرق قبل القبض إلا في الثمن بالثمن ، وكل شيئين جمعتهما اسم
خاص فهما جنس واحد إلا أن يكونا من أصليين مختلفين ، فان فروع
الاجناس أجناس وان اتفقت أسماؤها كالادقة والادهان ، ولا
يجوز بيع رطب منها بيابس من جنسه ، ولا خالصه بمشوبه ، ولا
نبيئه بمطبوخه

وقد نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة ، وهو شراء التمر بالتمر
في رءوس النخل ورخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق - أن
تباع بخرصها يا كاهها أهها رطباً

(٥٦) باب بيع الاصول والثمار

روي عن النبي ﷺ أنه قال « من باع نخلاً بعد أن تؤبر
بغثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع » وكذلك سائر الشجر اذا
كان ثمره بادياً ، وان باع الارض وفيها زرع لا يحصد الا مرة فهو
للربائع ما لم يشترطه المبتاع ، وان كان يجر مرة بعد مرة فالأصول
للمشتري والجزء الظاهرة عند البيع للبائع

فصل

نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، وان باع الثمرة بعد بدو صلاحها على التمر إلى الجذاذ جاز ، وان أصابته جائحة رجع بها على البائع لقول رسول الله ﷺ « لو بعت من أخيك ثمرا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ، لم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ » وصلاح ثمر النخل أن يحمر ويصفر ، والعنب أن يتموه ، وسائر الثمر أن يبدو فيه النضج ويعطى أكله

(٥٧) باب الخيار

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا بأبدانهما ، فان تفرقا ولم يترك أحدهما البيع فقد وجب البيع إلا أن يشترط الخيار لهما أو لأحداهما مدة معلومة فيكونان على شرطهما وان طالت المدة إلا أن يقطعا ، وان وجد أحداهما بما اشتراه عيبا لم يكن عليه فله رده أو أخذ ارش العيب ، وما كسبه البيع أو حصل فيه من ثمن منفصل قبل علمه بالعيب فهو له لان الخراج بالضمان ، وان تلفت السلعة أو عتق العبد أو تعذر رده فله ارش العيب ، وقال النبي ﷺ « لا تصبروا إلا بل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، إن رضيها أمسكها

وان سخطها ردها وصاعا من تمر ، فان علم بتصرفيتها قبل حياها ردها
ولا شيء معها » وكذلك كل مداس لا يعلم تدليسه فله رده كجارية
حمر وجهها أو سود شعرها أو جعله ، أو رحنى ضم الماء ورسلة عليها
عند عرضها على المشتري ، وكذلك لو وصف المبيع بصفة يزيد بها
ثمنه فلم يجدوها فيه كصناعة في العبد أو كتابة ، أو أن الدابة هملاجة
والفهد صيود أو معلم ، أو أن الطائر مصوت ونحوه ، ولو أخبره بثمن
المبيع فزاد عليه رجع عليه بالزيادة أو حصتها من الربح ان كان
مراوحة ، وان بان انه غلط على نفسه خير المشتري بين رده واعطاء
ما غلط به ، وان بان انه مؤجل ولم يخبره بتأجيله فله الخيار بين رده
وإمسأكه ، وان اختلف اليومان في قدر الثمن تخالفا ، ولكل واحد
منهما الفسخ الا أن يرضى صاحبه

(٥٨) باب السم

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة
وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال « من أسلف في تمر فليسأف
في كيل معلوم أو وزن معلوم الى أجل معلوم » ويصح السلم في كل
ما ينضبط بالصفة اذا ضبطه بها وذكر قدره بما يقدر عليه من كيل أو
وزن أو ذرع أو عد ، وجعل له أجلا معلوما وأعطاه الثمن قبل تفرقه

ويجوز السلم في شيء يقبضه أجزاء متفرقة في أوقات معلومة، وإن أسلم
ثمن واحد في شيئين لم يجز حتى يبين ثمن كل جنس، ومن أسلم في شيء
لم يصرفه إلى غيره، ولم يجز له بيعه قبل قبضه ولا الحوالة به، ويجوز
الاقالة فيه أو في بعضه لأنها فسخ

(٥٩) باب القرض وغيره

عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استأف من رجل بكرة
فقدمت عليه ابل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، فرجع
إليه أبا رافع فقال: لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً، فقال: «اعطه فان
خير الناس أحسنهم قضاء» ومن اقترض شيئاً فعليه رد مثله ويجوز
أن يرد خيراً منه، وأن يقترض تفريقاً ويرد جملة إذا لم يكن شرط
وإن أجله لم يتأجل، ولا يجوز شرط شيء لينتفع به المقرض إلا أن
يشترط رهناً أو كفيلًا. ولا تقبل هدية المقرض إلا أن يكون بينهما
عادة بها قبل القرض

(٦٠) باب أحكام الدين

من لزمه دين مؤجل لم يطالب به قبل أجله، ولم يحجر عليه من
أجله، ولم يحل بتفليس ولا بموته إذا وثقه الورثة برهن أو كفيل،
وإن أراد سفرًا يحل قبل مدته، أو الغزو تطوعاً فلغيره منعه إلا أن

يوثق بذلك ، وإن كان حالاً على معسر وجب إنظاره ، فإن ادعى
الاعسار حاف وخلى سبيله إلا أن يعرف له مال قبل ذلك فلا يقبل
قوله إلا بيينة ، فإن كان موسراً به لزمه وفاؤه ، فإن أبى حبس حتى
يوفيه ، فإن كان ماله لا يفي به كره فسال غرماؤه الحاكم الحجر عليه لزومه ،
إجابتهم ، فإذا حجر عليه لم يجز تصرفه في ماله ، ولم يقبل إقراره عليه ،
ويتولى الحاكم قضاء دينه ، ويبدأ بمن له ارش جناية من رقيقه فيدفع
إليه من ارشها أوقية الجاني ، ثم بمن له رهن فيدفع إليه أقل الأمرين من
دينه أو ثمن رهنه ، وله أسوة الغرماء في بقية دينه ، ثم من وجد متاعه
الذي باعه بعينه لم يتلف بعضه ولم يزد زيادة متصلة ولم يأخذ من ثمنه
شيئاً فله أخذه ، لقول رسول الله ﷺ « من أدرك متاعه بعينه عند
انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره » ويقسم الباقي بين الغرماء على
قدر ديونهم ، وينفق على المفلس وعلى من تلزمه مؤنته من ماله إلى أن
يقسم ، فإن وجب له حق بشاهد فأبى أن يحلف لم يكن لغرمائه
أن يحلفوه

(٦١) باب الحوالة والضمان

ومن احيل بدينه على من عليه مثله فرضي فقد برىء المحيل ،
ومن احيل على مليء ازمه ان يمتثل ، لقول رسول الله ﷺ « اذا
اتبع احدكم على مليء فليتبع » وان ضمنه عنه ضامن لم يبرأ وصار
الدين عليهما ، ولصاحبه مطالبة من شاء منهما فان استوفى من المضمون
عنه او ابرأه برىء ضامنه ، وان أبرأ الضامن لم يبرأ الاصل ، وان
استوفى من الضامن رجع عليه ، ومن كفّل باحضار من عليه دين
فلم يحضره ازمه ما عليه ، فان مات برىء كفيلاه

(٦٢) باب الرهن

وكل ما جاز بيعه جاز رهنه ، وما لا فلا ، ولا يلزم الا بالقبض
وهو نقله ان كان منقولاً والتخليفه فيما سواه ، وقبض أمين المرتين يقوم
بمقام قبضه ، والرهن أمانة عند المرتين أو أمنيته لا يضمنه الا أن يتعدى ، ولا
ينتفع بشيء منه الا ما كان مر كوباً أو محلوباً فلا المرتين ان يركب
ويحلب بمقدار العلف ، والاراهن غنمه من غلاته وكسبه ونمائه لكن
يكون رهناً معه وعليه غرمه من مؤنته ومخزئه وكفنه إن مات ، وإن
أتلفه أو أخرجه من الرهن بعثق أو استيلاد فعليه قيمته يكون رهناً

مكانه ، وإن جنى عليه غيره فهو الخصم فيه ، وما قبض بسببه فهو رهن . وإن جنى الراهن فالجنى عليه أحق برقبته ، فإن فداه فهو رهن بحاله ، وإذا حل الدين فلم يوفه الراهن بيع وأوفى الحق من ثمنه وباقيه للراهن ، وإذا شرط الرهن أو الضمين في بيع فأبى الراهن أن يسلمه وأبى الضمين أن يضمن خیر البائع بين الفسخ أو إقامته بلا رهن ولا ضمين

(٦٣) باب الصالح

ومن أسقط بعض دينه أو وهب غريمه بعض العين التي في يده جاز ما لم يجعل وفاء الباقي شرطا في الهبة والابراء أو يمنعه حقه الا بذلك ، أو يضع بعض المؤجل ليعجل له الباقي . ويجوز اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب إذا أخذها بسعر يومها وتقابضا في المجلس ، ومن كان له دين على غيره لا يعمله المدعى عليه فصالحه على شيء جاز ، وإن كان أحدهما يعلم كذب نفسه فالصالح في حقه باطل ، ومن كان له حق على رجل لا يعلمان قدره فاصطالحا عليه جاز

(٦٤) باب الوكالة

وهي جائزة في كل ما يجوز النيابة فيه إذا كان الموكل والوكيل ممن يصح ذلك منه ، وهي عقد جائز تبطل بموت كل واحد منهما وفسخه لها وجنونه والحجر عليه إسفاهه ، وكذلك الشركة والمساواة والمزارعة والجماعة والمساواة ، وليس للوكيل أن يفعل إلا ما تناوله الأذن لفظاً أو عرفاً ، وليس له توكيل غيره ولا الشراء من نفسه ولا البيع لها إلا باذن موكله ، وإن اشترى الإنسان مالم يؤذن له فيه فأجازه جاز وإلا لزم من اشتراؤه ، والوكيل أمين لا ضمان عليه فيما يتلف إذا لم يتعد ، والقول قوله في الرد والتلف ونفي التعدي ، وإذا قضى الدين بغير بينة ضمن إلا أن يقضيه بحضرة الموكل . ويجوز التوكيل بجعل وبغيره ، فلو قال بع هذا بعشرة فما زاد فلك صح

(٦٥) باب الشركة

وهي على أربعة أضرب (شركة العنان) وهي أن يشتركا بمالهما وبدنيهما (وشركة الوجوه) وهي أن يشتركا فيما يشتركان به (والمضاربة) وهي أن يدفع أحدهما إلى الآخر مالا يتجر فيه ويشتركان في ربحه (وشركة الأبدان) وهي أن يشتركا فيما يكسبان بأبدانها من المباح ، أما بضاعة أو احتشاش أو اصطيد ونحوه ، كما

روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال اشتركت أنا وسعد وعمار يوم بدر ، فجاء سعد بأسيرين ولم آت أنا وعمار بشيء ، والربح في جميع ذلك على ما شرطاه والوضيعة على قدر المال ، ولا يجوز أن يجعل لأحدهما دراهم معينة ولا ربح بشيء معين ، والحكم في المساقاة والمزارعة كذلك ، وتجبر الوضيعة من الربح ، وليس لأحدهما البيع بنسيئة ولا أخذ شيء من الربح إلا باذن الآخر

(٦٦) باب المساقاة والمزارعة

تجوز المساقاة في كل شجر له ثمر بجزء من ثمره مشاع معلوم ، والمزارعة في الأرض بجزء من الزرع ، سواء كان البذر منهما أو من أحدهما لقول ابن عمر «عامل رسول الله ﷺ أهل خير بشر ما يخرج منها من زرع وثمر» وفي لفظ «على أن يعمروها من أموالهم» وعلى العامل ما جرت العادة بعمله ، ولو دفع إلى رجل دابة يعمل عليها وما حصل بينهما جاز على قياس ذلك

(٦٧) باب إحياء الموات

وهي الأرض الدائرة التي لا يعرف لها مالك ، فمن أحيّاها ملكها لقول رسول الله ﷺ «من أحيّا أرضاً ميتة فهي له»

واحياؤها عمارتها بما تنبأ به لما يراد فيها كالتحويط عليها ، وسوق الماء اليها ان أرادها للزرع ، وقلم اشجارها وأحجارها المانعة من غرسها وزرعها ، وان حفر فيها بئراً فوصل الى الماء ملك حريمه وهو خمسون ذراعاً من كل جانب ان كانت عادية^(١) وحريم البئر البدائي خمسة وعشرون ذراعاً

(٦٨) باب الجمالة

وهي أن يقول من رد لقطتي أو ضالتي أو بنى لي هذا الحائط فله كذا ، فمن فعل ذلك استحق الجعل لما روى أبو سعيد ان قوماً لدغ رجل منهم قاتلوا أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا هل فيكم من راق ؟ فقالوا لا حتى تجعلوا لنا شيئاً ، فجعلوا لهم قطعاً من الغنم ، فجعل رجل منهم يقرأ بفاتحة الكتاب ويرقي ويتفل حتى برأ^(٢) فأخذوا الغنم وسألوا عن ذلك النبي ﷺ فقال « وما يدريك انهم راقية ؟ خذوا واضربوا لي معكم بسهم » ولو التفت اللفظة قبل أن يبالغ الجعل لم يستحقه

(٦٩) باب اللقطة

وهي على ثلاثة أضرب (أحدها) ما تفل قيمته فيجوز أخذه ،

(١) العادية القديمة وهي نسبة الى عاد . والمراد بالذراع ذراع الرجل المعتدل من رهوس اصابعه الى المرفق وهو شبران (٢) برأ من المرض من باب نفع وبريء من باب تعب ، وبرؤ كقرب لغة فيه

والانتفاع به من غير تعريف لقول جابر رخص لنا رسول الله ﷺ
في العصا والسوط وأشباهه ياتقطه الرجل ينتفع به (الثاني) الحيوان
الذي يتمتع بنفسه من صغار السباع كالابل والحيل ونحوها فلا يجوز
أخذها ، لان النبي ﷺ سئل عن ضالة الابل فقال « مالك ولها ؟ »
دعها معها حذاؤها وسقاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى ياتيها ربها »
ومن اخذ هذا لم يملكه ولزمه ضمانه ولم يبرأ الا بدفعه الى نائب الامام
(الثالث) ما تكثر قيمته من الاثمان والمتاع والحيوان الذي
لا يتمتع من صغار السباع فيجوز اخذه ، ويجب تعريفه حولا في مجامع
الناس كالاسواق وابواب المساجد في اوقات الصلوات ، فتي جاء
طالبه فوصفه دفعه اليه بغير بيعة ، وإن لم يعرف فهو كسائر ماله ، ولا
يتصرف فيه حتى يعرف وعاءه ووكلاءه وصفته ، فتي جاء طالبه دفع اليه
أو مثله إن كان قد هلك . وإن كان حيوانا يحتاج الى مؤنة أو شيئا
يخشى تلفه فله أكله قبل التعريف أو بيعه ثم يعرفه لما روى زيد بن
خالد قال سئل رسول الله ﷺ عن لقطة الذهب والورق فقال
« اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة ، فان جاء طالبها يومان الدهر
فادفعها اليه » وسأله عن الشاة فقال « خذها فانما هي لك أو لاختك أو
للذئب » وإن هلك اللقطة في حول التعريف من غير تعد فلا ضمان

فيما والقيط هو الطفل المنبوذ ، وهو محكوم بحريته وإسلامه ، وما وجد
عنده من المال فهو له ، وولايته لما تنقضى إذا كان مسلماً عدلاً ، ونفقته في
بيت المال إن لم يكن معه ما ينفق عليه ، وما خلفه فهو فيء ، ومن ادعى
نسبه ألحق به إلا إن كان كافراً ألحق به نسباً لا ديناً ولم يسلم إليه

(٧٠) باب السبق

تجوز المسابقة بغير جعل في الأشياء كلها ، ولا تجوز يجعل إلا
في الخيل والأبل والرمي ، لقول رسول الله ﷺ « لا سبق إلا
في نصل أو خف أو حافر » فإن كان الجعل من غير المستبقيين جاز ،
وهو للسابق منهما ، وإن كان من أحدهما فسبق المخرج أو جاء معاً
أحرزه ولا شيء له سواه ، وإن سبق الآخر أخذه ، وإن أخرجاً جميعاً
لم يجز إلا أن يدخل بينهما محلاً يكافي فرسه فرسيهما ، أو بغيره
بغيرهما ، أو رميه رميهما ، لقول رسول الله ﷺ « من أدخل فرساً
بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فليس بقمار ، ومن أدخل فرساً بين
فرسين وقد أمن أن يسبق فهو قمار ، فإن سبقهما أحرز سبقهما ، وإن
سبق أحدهما أحرز سبقه وأخذ سبق صاحبه ، ولا بد من تحديد المسافة
وبيان الغاية وقدر الإصابة وصفها وعدد الرشق ، وإنما تكون المسابقة
في الرمي على الإصابة لا على البعد

(٧١) باب الوديعة

وهي أمانة لا ضمان فيها على المودع ما لم يتعد ، وإن لم يحفظها في
حرز مثلها أو مثل الحرز الذي أمر بإحرازها فيه ، أو تصرف فيها
لنفسه ، أو خلطها بما لا يتميز منه ، أو أخرجها لينفقها ثم ردها ، أو جحدتها
ثم أقر بها ، أو كسر ختم كيسها ، أو امتنع من ردها عند طلبها مع إمكانه
ضمنها ، وإن قال ما أودعته ثم ادعى تلفها أو ردها لم يقبل منه ، وإن
قال مالك عندي شيء ثم ادعى ردها أو تلفها قبل ، والعارية مضمونة
وإن لم يتعد فيها المستعير .

(٧٢) كتاب الإجارة

وهي عقد على المنافع لازم من الطرفين لا يملك أحدهما فسخها ،
ولا تنفسخ بموته ولا جنونه ، وتنفسخ بتلف العين المعقود عليها
وانقطاع نفعها ، وللمستأجر فسخها بالعيب قديماً كان أو حادثاً ،
ولا تصح إلا على نفع معلوم ، أما بالعرف كسكنى دار ، أو بالوصف
كخياطة ثوب معين أو بناء حائط أو حمل شيء إلى موضع معين
وضبط ذلك بصفاته أو معرفة أجرته ، وإن وقعت على عين فلا بد
من معرفتها ، ومن استأجر شيئاً فله أن يقيم مقامه من يستوفيه بإجارة

أو غيرها إذا كان مثله أو دونه ، وإن استأجر أرضا لزرع فله زرع ما هو أقل منه ضررا ، فإن زرع ما هو أكثر منه ضررا أو يخالف ضرره ضرره فعليه أجرة المثل ، وإن استأجر إلى موضع فجاوزه أو لحمل شيء فزاد عليه فعليه أجرة المثل للزائد وضمن العين إن تلفت ، وإن تلفت من غير تعد فلا ضمان عليه ، ولا ضمان على الأجير الذي يؤجر نفسه مدة بعينها فيما يتلف في يده من غير تفریط ولا على حجام أو ختان أو طبيب إذا عرف منه حذق في الصنعة ولم تجن أيديهم ، ولا على الراعي إذا لم يتعد ويضمن القصار والخياط ونحوهما ممن يستقبل العمل ما تلف بعمله دون ما تلف من حرزه

(٧٣) باب الغصب

(وهو استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حق)

من غصب شيئا فعليه رده وأجرة مثله إن كان له أجرة مدة مقامه في يده ، وإن نقص فعليه إرش نقصه ، وإن جنى فأرش جنايته عليه ، سواء جنى على سيده أو أجنبي ، وإن جنى عليه أجنبي فليسيدة تضمن من شاء منهما ، وإن زاد المعضوب رده بزيادته ، سواء كانت متصلة أو منفصلة ، وإن زاد أو نقص رده بزيادته وضمن نقصه ،

سواء زاد بفعله أو بغير فعله ، فلو نجر الخشبة بابا أو عمل الحديد ابراً
ردها بزيادتها وضمن نقصها ان نقصا ، ولو غصب قطناً فغزله أو غزلاً
ففسجه أو ثوباً فقصره أو فصله وخاطه ، أو حباً فصار زرعاً أو نوى
فصار شجراً أو بيضا فصار فراخاً فكذلك . وان غصب عبداً فزاد
في بدنه أو بتعليمه ثم ذهب الزيادة رده بقيمة الزيادة ، وان تلف
المغصوب أو تعذر رده فعليه مثله ان كان مكياً أو موزوناً ، وقيمه
ان لم يكن كذلك ، ثم ان قدر على رده رده وأخذ القيمة

وان خلط المغصوب بما لا يتميز منه من جنسه فعليه مثله منه ،
وان خاطه بغير جنسه فعليه مثله من حيث شاء . وان غصب أرضاً
فغرسها أخذ بقلم غرسه وردّها وارث نقصها وأجرها ، وان زرعها
وأخذ الغاصب الزرع وردّها وأجرها ، وان أدرك الزرع مالها قبل
حصاده خیر بين ذلك وبين أخذ الزرع بقيمته . وان غصب جارية
فوطئها وأولدها لزمه الحد وردّها ورد ولدها ومهر مثلها وارث
نقصها وأجرة مثلها ، وان باعها فوطئها المشتري وهو لا يعلم فعليه
مهرها وقيمة ولدها ان أولدها وأجرة مثلها ويوقع بذلك كله
على الغاصب

(٧٤) باب الشفعة

وهو استحقاق الانسان انتزاع حصة شريكه من يده بمشتريها ،
ولا يجب الا بشروط سبعة (أحدها) البيع ، فلا تجب في موهوب
ولا موقوف ولا عوض خلع ولا صداق (الثاني) أن يكون عقاراً وما
يتصل به من الغراس والبناء (الثالث) أن يكون شقفاً مشاعاً ، فأما
المقسوم المحدود فلا شفعة فيه لقول جابر : قضى رسول الله ﷺ
بالشفعة في كل ما لم يقسم . فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة
(الرابع) أن يكون مما ينقسم ، فأما ما لا ينقسم فلا شفعة فيه
(الخامس) ان يأخذ الشقص كله ، فان طلب بعضه سقطت
شفعته ، ولو كان له شفعيان فالشفعة بينهما على قدر سهاميهما ، فان ترك
أحدهما شفعته لم يكن الآخر الا أخذ الكل او الترك
(السادس) إمكان أداء الثمن ، فان عجز عنه او عن بعضه بطلت
شفعته ، واذا كان الثمن مثلياً فعلياً مثله ، وان لم يكن مثلياً فعلياً قيمته ،
وان اختلفا في قدره ولا بينة لهما فالقول قول المشتري مع يمينه
(السابع) المطالبة بها على الفور ساعة يعلم ، فان أخرها بطلت
شفعته الا أن يكون عاجزاً عنها الغيبة أو حبس أو مرض أو صغراً فيكون
على شفعته متى قدر عليها ، الا انه ان أمكنه الاشهاد على الطلب بها

فلم يشهد بطالت شفيعته ، فان لم يعلم حتى تباع ثلاثة فأكثر فله مطالبة
من شاء منهم ، فان أخذ من الاول رجع على الثاني بما أخذ منه ،
والثاني على الثالث ، ومتى أخذه وفيه غرس او بناء للمشتري أعطاه
الشفيع قيمته الا أن يختار المشتري قلعه من غير ضرر فيه ، وان كان
فيه زرع او ثمر باد فهو للمشتري يبقى إلى الحصاد او الجذاذ ، وان
اشترى شقصا وسيفا في عقد واحد فلا شفيع أخذ الشقص بحصته

(٧٥) باب الوقف

وهو تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة ، ويجوز في كل عين يجوز بيعها
وينتفع بها دائما مع بقاء عينها ، ولا يصح في غير ذلك مثل الأمان
والمطعومات والرياحين . ولا يصح إلا على بر او معروف مثل ماروي
عن عمر انه قال يا رسول الله اني أصبت مالا بخير لم أصب مالا قط
هو أنفسي عندي منه ، فما تأمرني فيه ؟ قال « ان شئت حبست أصلها
وتصدقت بها غير انها لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث » قال
فتصدق بها عمر في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن
السبيل والضيف . ولا جناح على من وليها أن يأكل منها ويطعم صديقا
غير متمول فيه . ويصح الوقف بالقول والفعل الدال عليه ، مثل أن
يبنى مسجداً ويؤذن في الصلاة فيه ، او سقاية ويشرعها للناس ، ولا

يجوز بيعه إلا أن تتمطل منافعه بالسكية ، فيباع وبشترى به ما يقوم مقامه . والفرس الخبيس إذا لم يصلح للغزو بيع واشترى به ما يصلح للغزو . والمسجد إذا لم ينتفع به في مكانه بيع ونقل الى مكان ينتفع به ويرجع في الوقف ومصرفه وشروطه وترتيبه وادخال من شاء بصفة واخراجه بها الى لفظ الواقف ، وكذلك الناظر فيه والنفقة عليه فلو وقف على ولد فلان ثم على المساكين كان الذكر والانثى بالتسوية الا أن يفضل بعضهم ، فإذا لم يبق منهم أحد رجع الى المساكين ومتى كان الوقف على من يمكن حصره لزم استيعابهم به ، والتسوية بينهم إذا لم يفضل بعضهم ، وان لم يمكن حصرهم جاز تفضيل بعضهم على بعض وتخصيص واحد منهم به

(٧٦) باب الهبة

وهي تملك المال في الحياة بغير عوض ، وتصح بالايجاب والقبول والعطية المقترنة بما يدل عليها ، وتلزم بالقبض ، ولا يجوز الرجوع فيها لقول رسول الله ﷺ « لا يحل لأحد أن يعطي عطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده » والمشروع في عطية الاولاد ان يسوي بينهم على قدر ميراثهم . لقول رسول الله ﷺ « اتقوا الله واعملوا بين اولادكم » وإذا قال الرجل أعمرتك داري أو هي

لَكَ عَمْرُكَ، فَهِيَ لَهُ وَلَوْ رَثَتْهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِنْ قَالَ سَكَنَاهَا لَكَ عَمْرُكَ،
فَلَهُ أَخْذُهَا مَتَى شَاءَ

(٧٧) بَابُ عَطِيَّةِ الْمَرِيضِ

تَبَرُّعَاتُ الْمَرِيضِ مَرَضُ الْمَوْتِ الْخَوْفِ وَمَنْ هُوَ فِي الْخَوْفِ
وَكَأَلَوْاقِفٍ بَيْنَ الصَّفِينِ عِنْدَ التَّقَاءِ الْقِتَالِ وَمَنْ قَدَّمَ لِيُسْقَتَلَ، وَرَأَى كَب
الْبَحْرِ حَالَهُ يَجَانُهُ، وَمَنْ وَقَعَ الطَّاعُونَ بَيْلَهُ إِذَا انْصَلَّ بِهِمُ الْمَوْتُ -
حَكَمَهَا حَكْمُ وَصِيَّةٍ فِي سِتَّةِ أَحْكَامٍ (أَحَدُهَا) أَنَّهَا لَا تَجُوزُ لِأَجْنَبِيٍّ بِزِيَادَةِ
عَلَى الثَّلَاثِ وَلَا لَوَارِثٍ بِشَيْءٍ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ لِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا
أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرَ نَهْمٍ فَدَعَا بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ
فَجَزَاهُمْ أَثْلَاثًا فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةَ

(الثَّانِي) أَنَّ الْحُرِّيَّةَ تَجْمَعُ فِي بَعْضِ الْعَبِيدِ بِالْقِرْعَةِ إِذَا لَمْ يَفِ الثَّلَاثُ
بِالْجَمِيعِ لِلْخَبَرِ (الثَّالِثُ) أَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ أَوْ مُعَيَّنًا فَأُشْكَلَ
أَخْرَجَ بِالْقِرْعَةِ (الرَّابِعُ) أَنَّهُ يُعْتَبَرُ خُرُوجُهَا مِنَ الثَّلَاثِ خَالَ الْمَوْتِ، فَلَوْ
أَعْتَقَ عَبْدًا إِلَّا مَالًا لَهُ سِوَاهُ أَوْ تَبَرَّعَ بِهِ ثُمَّ مَلَكَ عِنْدَ الْمَوْتِ ضَعْفِي قِيَمَتِهِ
تَبَيَّنَ أَنَّهُ عَتَقَ كُلَّهُ حِينَ اعْتِقَاقِهِ وَكَانَ مَا كَسَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ ضَارَ
عَلَيْهِ دِينَ يَسْتَغْرِقُهُ لَمْ يُعْتَقَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ بِهِ، وَلَوْ وَصَّى
بِبَشْيَةٍ فَلَمْ يَأْخُذْهُ الْمَوْصِي لَهُ زَمَانًا قَوْمَ عَلَيْهِ وَقَتُ الْمَوْتِ لَا وَقْتُ الْإِخْذِ

(الخامس) ان كونه وارثا يعتبر حالة الموت فيها فلو أعطى أخاه ،
ووصى له ولا ولد له فولد له ابن صحت العطية والوصية ، ولو كان
له ابن فمات بطلتا (السادس) انه لا يعتبر رد الورثة واجازتهم إلا بعد
الموت فيها

وتفارق الوصية العطية في أحكام أربعة (أحدها) ان العطية تنفذ
من حينها ، فلو اعتق عبدا أو أعطاه انسيا صار المعتق حرا
وملكه المعطى وكسبه له ، ولو وصى به أو دبره لم يعتق ولم يملكه
الموصى له الا بعد الموت وما كسب أو حدث فيه من نماء منفصل فهو
للورثة (الثاني) ان العطية يعتبر قبولها وردّها حين وجودها كعطية
الصحيح ، والوصية لا يعتبر قبولها ولا ردّها إلا بعد موت الموصي
(الثالث) انها تقع لازمة لا يملك المعطي الرجوع فيها ، والوصية له
الرجوع فيها متى شاء (الرابع) أن يبدأ بالاول فالاول منها إذا ضاق
الثلاث عن جميعها ، والوصية يسوى بين الاول والآخر منها ، ويدخل
على كل واحد بقدر نقص وصيته سواء كان فيها عتق أو لم يكن ، وكذلك
الحبكم في العطايا اذا وقعت دفعة واحدة